70 مسؤولاً ومستثمراً يرصدون مع «البيان الاقتصادي» واقع وآفاق الاقتصاد الوطني

استطلاع 2019

المحفّزات تمحو التحديات

ليست مصادفة أن تتبوأ دولة الإمارات هذه المكانة الاستثنائية في محيطها الإقليمي والعالمي، فقيادتنا الحكيمة، تستبق الجميع، وتضع رؤى واستراتيجيات مستقبلية، وخطط تدخل سريع، لمواجهة التحديات والمعوقات، وتحويلها إلى فرص وجوائز، يقطفها جميع المواطنين والمقيمين، على حد سواء. وليس مصادفة أيضاً، أن يخرج اقتصادنا بقوة من كل الأزمات والتوترات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، بما فيه التراجع الحاد في أسعار النفط، أكثر قوة وصلابة، فحكومتنا الرشيدة، تضخ بين الحين والآخر، محفزات ومبادرات استباقية ووقائية في شرايين الاقتصاد، لتجديد الدماء وتسريع النمو، ودورة الإنتاج لبناء اقتصاد حيوي وتنافسي، فتحولت المحفزات التي دشنتها الحكومات الاتحادية والمحلية، إلى طوق أمان وحماية للاقتصاد الوطني. وشهد عام 2018، تدشين وإطلاق أكثر من 50 مبادرة ومحفزاً استثمارياً واقتصادياً في شتى القطاعات التنموية والاقتصادية، ساهمت في بث مزيد من الطمأنينة والتفاؤل في أوساط المستثمرين، مع انتظار إطلاق مرحلة جديدة من الحوافز خلال العام الجديد. وقد كان للمبادرات أثر إيجابي على الوضع الاقتصادي، وعلى تدفق الاستثمارات، مما ساهم في رفع صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للدولة، إلى 3,9 ٪ في 2019.

«البيان الاقتصادي» استطلعت أراء أكثر من 70 مسؤولاً ومستثمراً، في التأثيرات المباشرة للمحفزات، وأهم تحديات تطبيقها، والحلول المقترحة لحلها، وتوقعات الأداء في عام 2019، رصدوا عدد اً من التحديات الرئيسية أمام الاقتصاد الوطني أبرزها تحقيق التكامل بين متطلبات ممارسة الأعمال على المستوى الاتحادي والمحلي، واستيعاب تأثير ضريبة القيمة المضافة على بعض القطاعات الاقتصادية، وازدواج الرسوم التي تفرضها الحكومات المحلية، ورسوم النقل بين إمارات الدولة.

واقترح هؤلاء المسؤولون و المستثمرون عشرات الحلول العملية، لتحقيق مزيد من التحفيز والنمو للاقتصاد الوطني، منها، تأسيس جهة متخصصة لمتابعة المبادرات، وإنشاء مجلس اتحادي، بإشراف وزارة الاقتصاد، ينسق مع الدوائر المحلية، لتسهيل ممارسة الأعمال، وتخصيص المشاريع الحكومية، نسبة من مناقصاتها للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتأسيس بنك صناعي.

وتوقع المستثمرون أن يشهد عام 2019 زيادة معدلات الثقة بالاقتصاد الوطني، وموجات جديدة من المشروعات الناشئة، وخلق مزيد من فرص العمل، ونمو الناتج المحلي الإجمالي، مع زيادة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

واعتبر المستثمرون أن الميزانيات التوسعية المعلن عنها على مستوى الحكومات المحلية والاتحادية، تعد تطوراً متوقعاً لحزم التحفيز ومؤشراً على السياسة المالية التوسعية التي تتبعها الحكومات خلال الفترة المقبلة، في مقابل الانكماش والتقشف الذي يعاني منه العديد من الاقتصادات الإقليمية والعالمية.

دبي - البيان

استطلاع «البيان»

20 تحدّياً

مسؤولون ومستثمرون يقيّمون ويتوقع

أكد مسؤولون ومستثمرون، إن المحفزات الاقتصادية ساهمت في تنشيط الاقتصاد الوطني خلال العام 2018، إلا أن هناك بعض التحديات التي تحتاج إلى معالجة خلال العام المقبل، من أبرزها تحقيق التكامل بين متطلبات ممارسة الأعمال على المستوى الاتحادي والمحلي، واستيعاب تأثير ضريبة القيمة المضافة على بعض القطاعات الاقتصادية، وازدواج الرسوم التي تفرضها الحكومات المحلية، ورسوم النقل بين إمارات الدولة، بالإضافة إلى مواجهة تأثير التوترات الاقتصادية العالمية في السوق المحلي، وتقلب أسعار النفط. واقترحوا حلول عملية، لتحقيق مزيد من التحفيز والنمو للاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات المباشرة خلال عام 2019، منها، عقد اجتماعات دورية بين الحكومة وممثلين عن القطاع الخاص، لإيجاد حلول لأي تحديات، وتأسيس جهة متخصصة لمتابعة المبادرات، وإنشاء مجلس اتحادي، بإشراف وزارة الاقتصاد، ينسق مع الدوائر المحلية، لتسهيل ممارسة الأعمال، وتخصيص المشاريع الحكومية، نسبة من مناقصاتها للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتأسيس بنك صناعي، وتخفيض رسوم وفوائد الإقراض والتمويل البنكية للشركات، وإصدار تشريعات للحد من ارتفاع الإيجارات في مراكز التسوق.

20

تحدياً تواجه الاقتصاد الوطني في 2019

رصدت فعاليات اقتصادية وقادة أعمال استطلع «البيان الاقتصادي» آراءهم 20 تحدياً يواجه الاقتصاد الوطني في العام الجديد، وذلك للمساهمة في حل وتحويل هذه التحديات إلى فرص استثمارية:

غرافيك: محمد أبوعبيدة البيان

01 الاستمرار في تنويع الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد على النفط.

02 استيعاب تأثير ضريبة القيمة المضافة على بعض القطاعات الاقتصادية.

03 تحقيق تكامل بين متطلبات ممارسة الأعمال على المستوى الاتحادي والمحلي في الدولة.

04 ارتفاع إيجارات العقارات التجارية والإدارية في إمارتي أبو ظبي ودبي.

05 تنمية رأس المال البشري وتكييف الأنظمة التعليمية مع القوى العاملة المستقبلية.

06 الحصول على الخدمات الأساسية بتكلفة تنافسية وجودة عالمية.

07 مواجهة تأثير التوترات الاقتصادية العالمية على السوق المحلي.

08 تخفيض رسوم الكهرباء للشركات والمصانع الكبرى في الدولة.

09 عدم قدرة الشركات على تعيين الموظفين المبدعين برواتب مجدية.

10 تقلب أسعار النفط يظل التحدي الرئيسي أمام مسيرة النمو الاقتصادي.

11 انعكاس تراجع السوق العقاري على الشركات الصناعية المرتبطة به.

12 الخدمات اللوجستية والتوصيل تشكل تحدياً في مواقع التجارة الإلكترونية.

13 الرسوم الضريبية ورسوم المعاملات التي تفرضها بعض الدوائر المحلية.

14 خلق مزيد من فرص العمل والمساعدة في دفع أداء الشركات في الدولة.

15 تسريع وتيرة الأعمال وتنمية الموارد الاقتصادية في الدولة.

16 مواصلة دعم الإبداع وخلق بيئة حاضنة للمبتكرين من جميع أنحاء العالم.

17 الالتزام بسداد المستحقات المالية للشركات من قبل القطاعين العام والخاص.

18 ارتفاع إيجارات المكاتب التجارية والمستودعات وسكن العمال.

19 تأخر بعض الجهات في سداد قيمة التعاقدات بفترات تفوق المنصوص عليها في العقد.

20 عدم وجود تمويلات كافية للمشاريع الصناعية الجديدة.

سلطان بن سليم: تطور الاستثمار

قال سلطان أحمد بن سليم، رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لمجموعة موانئ دبي العالمية رئيس مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة، إن حزم التحفيز الاقتصادي التي أطلقتها القيادة الحكيمة جاءت لتعالج في الوقت المناسب الانعكاسات السلبية لما يشهده الاقتصاد الدولي من مستجدات على صعيد الحرب التجارية، وقد لبت الحزم متطلبات تطوير الاستثمار في الدولة.وأضاف: «واكبنا في المؤسسة حزم التحفيز بإطلاق مبادرات تسهم بفعالية في دعم أداء الاقتصاد تشمل مبادرة تطوير سلسلة التوريد العالمية باستخدام تقنية بلوك تشين وتطوير مجمع صناعات مشتقات الألمنيوم وعقد اتفاقيات التخليص الجمركي، كما نحرص على التطوير الدائم لأدائنا بما يضمن تخفيض التكلفة على المتعاملين».

أحمد محبوب: المبادرات تعزز العائدات

قال أحمد محبوب مصبح، مدير جمارك دبي، إن المبادرات خلقت بيئة استثمارية أكثر رحابة وعززت من العائد على التجار ورجال الأعمال، وهو ما نلاحظه في اجتماعاتنا الدورية مع مجموعات الأعمال وكبار التجار، مشيراً إلى أن مبادرات التطوير والتحديث المستمر لخدمات جمارك دبي تدعم التقدم المتسارع في القطاع الاقتصادي الذي تشهده الإمارات ودبي وبخاصة مع الأنشطة والفعاليات الكبرى نحو تحقيق نجاح كبير في استضافة معرض إكسبو 2020. وأضاف أن الإمارات تحفز النشاط الاقتصادي من خلال المبادرات التي تهدف إلى تمكين قطاعا التجارة والاستثمار من التوسع في أعمالها دعماً لنمو الاقتصاد الوطني.

رياض الفيصل: دعم المشاريع الصغيرة

أكد رياض الفيصل، رئيس شركة «أصايل للسياحة»، أنه رغم التحديات الاقتصادية التي تفرضها ظروف عالمية وجيوسياسية فإن هناك تفاؤلاً بنمو الاقتصاد الإماراتي خلال العام المقبل نتيجة مجموعة من الأسباب منها المحفزات الاقتصادية التي تم اعتمادها خلال العام الجاري، بالإضافة إلى قرب انطلاق فعاليات إكسبو دبي 2020. وأضاف أنه كلما زادت المحفزات أصبح الاقتصاد أكثر تنافسية، مشيراً إلى أن رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعتبر الشريحة الأكبر المستفيدة من هذه المحفزات، لذلك نتوقع أن تلعب المشاريع الصغيرة المتوسطة دوراً مهماً في رسم المشهد الاقتصادي خلال المرحلة المقبلة.

إلين جونز: تنعش القطاع العقاري

قالت إلين جونز، مؤسس ورئيس شركة استيكو العقارية إن السوق المحلي شهد زخماً نتيجة العديد من الإصلاحات التنظيمية الحكومية والقوانين الجديدة التي تهدف إلى تعزيز الشعور العام والتخطيط للنمو على المدى البعيد. مضيفة أن حزمة المحفزات، مكنت السوق من تحسين أدائه وتعزيز الاستثمار في القطاع العقاري والاقتصاد على نوع أوسع. وأوضحت: «فيما يخص قطاع العقارات على وجه التحديد، كان المستأجرون قادرين على تعويض الزيادات الأخرى في تكاليف المعيشة من خلال التفاوض على إيجاراتهم الحالية، كما سمح التراجع في الإيجارات للناس بتحديث نمط حياتهم والعيش في مواقع أكثر ملاءمة».

أشرف جمال الدين: رفعت تقييم الاقتصاد

قال الدكتور أشرف جمال الدين، الرئيس التنفيذي لمعهد حوكمة: «حاز الاقتصاد الإماراتي خلال الفترة الماضية على العديد من التقييمات المرتفعة والتوقعات الإيجابية من جانب المؤسسات الاقتصادية الدولية، وذلك عقب حزم المحفزات لتخفيض تكلفة الاستثمار، متوقعاً أن يكتسب الاقتصاد خلال العام المقبل مزيداً من الزخم، بفضل هذه القرارات والتي تؤكد التفاعل الإيجابي المستمر من جانب الحكومة».

وأضاف: «لتعزيز الزخم الاقتصادي علينا المضيّ قدماً في تطوير البنية التشريعية بالتزامن مع إطلاق المحفزات الأخرى، لاسيما فيما يتعلّق بالحوكمة وثقافة الحوكمة، وهو ما ينعكس إيجاباً على ثقة المستثمرين».

وقال سعيد محمد الطاير، العضو المنتدب الرئيس التنفيذي، هيئة كهرباء ومياه دبي، لقد حبانا الله تعالى في دولة الإمارات بقيادة استثنائية صنعت مستقبلاً لأجيال بعد أجيال، وحققت إنجازات لم تخطر على بال، وتبنت ثورة معرفية شاملة في جميع المجالات، في ظل رؤية شاملة داعمة للاقتصاد القائم على المعرفة.وأضاف: «تأتي القرارات والتسهيلات، التي اعتمدتها الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية هذا العام، بشكل غير مسبوق على مستوى المنطقة، في إطار السياسات الاقتصادية والاستثمارية المنفتحة التي تنتهجها الإمارات بهدف تغيير خارطة الاستثمار الأجنبي المباشر، ووضع الدولة في صدارة الاقتصادات الواعدة والأكثر جذباً للاستثمار خلال السنوات المقبلة، من خلال توفير أفضل بيئة للأعمال، وجعل الدولة نقطة وصل بين الشرق والغرب».

وتابع: «نالت القرارات ترحيب المستثمرين والتجار والأفراد بما يحقق الهدف الأسمى لعمل الحكومة كما تسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة في الدولة، وتؤكد مرونة حكومة دولة الإمارات وقدرتها على مواجهة التحديات الاقتصادية وتحويلها إلى فرص واعدة.

استقطاب الاستثمار

وقال هشام عبد الله القاسم الرئيس التنفيذي لمجموعة وصل لإدارة الأصول، إن المبادرات بالمجمل بدأ العمل على تطبيقها في النصف الثاني من العام، ومن المؤكد أن تأثيرها الإيجابي سيظهر خلال العام الجديد 2019، وسيكون على شكل نمو الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن زيادة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف القطاعات.

وأضاف: «يجب الأخذ بالحسبان المستجدات الاقتصادية على الساحة العالمية التي يمكن أن تمثل لنا تحديات وفرصاً في الوقت ذاته. فمن جهة يتعين علينا وضع الاستراتيجيات الوقائية التي تكسب اقتصادنا المزيد من المناعة ضد المخاطر التي تواجهها اقتصادات عالمية راسخة، ويمكننا اتخاذ الظروف المحيطة فرصة سانحة للتأكيد على قدرتنا التنافسية والسمات التي تتمتع بها الإمارات كواحدة من أفضل وجهات ممارسة الأعمال».

البيئة التشريعية

وقال القاضي الدكتور جمال السميطي، المدير العام - معهد دبي القضائي، : "تبرهن الإمارات دوماً على متانة ومرونة بيئتها التشريعية، وإذا أضفنا إلى ذلك حزمة من التشريعات الأخرى التي صدرت طوال العام، نتأكد أن الحكومة ماضية في طريقها للمحافظة على مكانتها" .

وتابع: "صدرت تلك التشريعات للتعامل مع تحديات نجمت عن ظروف إقليمية ذات أبعاد عالمية، ما يجعلنا على يقين تام من قدرة الإمارات على تحويل التحديات إلى فرص حال ظهورها، لكي تواصل تفوقها على مختلف مؤشرات الأداء العالمية، وصولاً إلى المرتبة التي تسعى إليها ومكانتها في الريادة التي تحققها في كافة المجالات".

وقال خالد عبد الواحد الرستماني رئيس مجلس الإدارة مجموعة عبد الواحد الرستماني إنه على ضوء التطورات المتلاحقة التي يشهدها العالم في مجالات الذكاء الاصطناعي وعصر الروبوت، وظهور أجيال جديدة من تقنيات الإنترنت، تدرك حكومتنا أهمية مواكبة متطلبات العصر، والمحافظة على تنافسيتها مع الدول الأخرى. وهذا ما دفعها إلى مواصلة إطلاق حزم الحوافز طوال عام 2018.وأكد أن الأسواق ستجني ثمار هذه القرارات، وستحقق فوائد كبيرة. مشيراً إلى أن هذه الأجواء الباعثة على التفاؤل تحتّم على المؤسسات في الدولة التناغم مع التوجهات الحكومية، لتحمل مسؤولياتها تجاه موظفيها ومجتمعها وبيئتها، والاستثمار في البنى التحتية والتدريب والتأهيل، من خلال إطلاق المبادرات والمشاريع المجتمعية، والتي تساعد أيضاً على راحة عملائها وسعادتهم.

أداء الأسواق

وقال خالد بن كلبان، العضو المنتدب وكبير المسؤولين التنفيذيين في شركة دبي للاستثمار، تتابع الحكومة أداء الأسواق عن كثب، لاتخاذ التدابير اللازمة من قبيل المحفزات والتسهيلات التي تسهم في دعم التنمية الوطنية المستدامة، وعلى المستوى المحلي في إمارة دبي، سادت أجواء التفاؤل

المحفّزات تبث مزيداً من الحيوية والم

أكد مستثمرون ورجال أعمال ومسؤولون أن المحفزات الاقتصادية التي اعتمدتها الدولة خلال عام 2018، ترسخ تنافسية الإمارات في كافة المجالات خلال العام المقبل 2019، وتحفز الاقتصاد الوطني وتدفع المستثمرين إلى ضخ مزيد من الاستثمارات في السوق المحلي، كما تخفف الأعباء عن المستثمرين والتجار.وأشاروا إلى أن قيادة الإمارات عازمة على الصعود إلى مؤشر التنافسية وصولاً إلى المرتبة الأولى عالمياً، لافتين إلى أن تلك القرارات تنعش وتبث المزيد من الحيوية والنشاط والمرونة في كافة مفاصل وشرايين الاقتصاد وفي قطاعاته المختلفة، ولا سيما السياحة والتجارة والعقارات.

وقال يعقوب عبدالله محمد آل علي أحد أعضاء مؤسسة الشارقة لدعم المشاريع الريادية (رواد) إنه على الرغم من الجهود المبذولة لجذب المستثمرين إلا أن بعض الرسوم الخفية والمفاجئة يظل هاجس الكثيرين، مطالباً بوجود جهة مركزية في كل إمارة لمراجعة واعتماد الرسوم قبل تطبيقها. وبين أن بعض أصحاب المشاريع الصغيرة يعانون من عدم تقديم أي دعم من بعض الجهات الحكومية خاصة إذا كان صاحب المشروع من إمارة مختلفة، واقترح أن يتم التنسيق بين برامج الدعم الحكومي للمشاريع على أن يتم توحيد الجهود والدعم المقدم للمشاريع الوطنية بحيث تحصل على كامل الدعم من أي برنامج حكومي بغض النظر عن منشأ الرخصة التجارية.

تأثير إيجابي

وأكد شادي العزة الرئيس التنفيذي للزاهية في ماجد الفطيم العقارية أن المحفزات والتسهيلات التي أعلنت عنها الحكومة كان لها أثر إيجابي على الوضع الاقتصادي وعلى تدفق الاستثمارات إلى الدولة في مختلف القطاعات خلال الشهور الأخيرة من العام الجاري، وبالتأكيد سيزداد تأثيرها في الأعوام القليلة المقبلة.

وأضاف أن الظروف الاقتصادية العالمية تمثل تحدياً ولها تأثير على السوق المحلي، ولمواجهة هذه التحديات علينا الاستمرار في الإجراءات المحفزة. وقال عبدالله المويجعي رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عجمان، إن صناع القرار في عجمان حرصوا على توفير البيئة الجاذبة والمحفزة لتعزز عجمان تنافسيتها الاقتصادية وتذليل الصعاب التي قد تواجه المستثمرين من خلال العمل على تيسير وتخفيف الرسوم، كما أن العام 2019 سيشهد مزيداً من القرارات التحفيزية لخدمة الاقتصاد.

وأكد سعيد بن ناصر التلاي رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أم القيوين أن حزم القرارات التي تم إقرارها في 2018 سوف تفتح الفرص واسعة لكافة المستثمرين

أسامة آل رحمة: تكبح تأثيرات التباطؤ العالمي

قال أسامة آل رحمة، رئيس مجلس إدارة مجموعة مؤسسات الصيرفة والتحويل المالي، مدير عام شركة الفردان للصرافة: « المحفزات ستوجد مناخاً معتدلاً لنمو الاقتصاد وتخفيف تأثير العوامل الخارجية، وإيجاد مناخ من الثقة والشفافية لبيئة الأعمال، حيث تمنح المحفزات وضوح بالنسبة لخطط الإنفاق الحكومي للأعوام الثلاثة المقبلة».

وأفاد أن تأثير المحفزات قد لا يكون فورياً، علاوة على أن تكلفة الأعمال لا تزال مرتفعة خصوصاً مع ارتفاع تكلفة المعيشة والرسوم الحكومية وتكلفة الإيجارات في مراكز التسوق، متوقعاً وضوح تأثيرها في منتصف العام المقبل. واقترح وضع تشريعات للحد من الارتفاع المستمر وغير المبرّر للإيجارات في مراكز التسوق وإعادة النظر في الإيجارات وتجميدها لعدد من السنوات. وأضاف: «يمكن للبنوك أن تكون أكثر مرونة من حيث رسوم وفوائد الإقراض والتمويل بالنسبة للشركات ضمن إطار جديد يقلل من تأثير المخاطر».

سليمان لو: تدعم خطط إنشاء اقتصاد المعرفة

قال الدكتور سليمان لو، الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي في حلال تشين، إن حزمة المحفزات خطوة استراتيجية مهمة سيجني اقتصاد الدولة ثمارها بدءاً من الربع الأول من العام المقبل، وذلك من خلال تمكين الشركات من استقطاب دفعات جديدة من أصحاب المهارات التقنية العالية إلى الدولة، وهو ما كان يشكل عقبة في السابق من حيث ارتفاع تكلفة استقطاب تلك العمالة.

وأضاف: «نعتقد أن تلك المحفزات تدعم خطط الدولة في إنشاء اقتصاد ومجتمع قائم على المعرفة والابتكار في الإمارات، وخفض كلفة ممارسة الأعمال وتوفير المزيد من السيولة الضرورية لتنشيط الأعمال».

ولاحظ مانغات أن الإعفاءات من الرسوم، مثل الرخص الاقتصادية وشهادات المنشأ تشمل الرخص الجديدة فقط، مشيراً إلى إمكانية وضع إطار تشجيعي يشمل الشركات التي تمتد رخصتها لفترة معينة من الزمن.

...ان الاقتصادي»:

20 حـلاً لـ...ـون حال الاقتصاد الوطني بين عامين

شهادات ثقة عالمية

حـاز الاقتصاد الوطني خـلال 2018 العديد من التقييمـات المرتفعة، والتوقعات الإيجابية من جانب المؤسسـات الاقتصادية الدوليـة، بدعم من حزمة المبادرات والمحفـزات الاقتصادية، التـي أطلقتها الحكومة على مدار العام، والتي رسـخت جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمارات الأجنبية، وعززت مكانته العالمية.

وجـاء التحسـن الملحوظ في الاقتصاد الذي أشـاد به صنـدوق النقد الدولي في تقريره السنوي، من خلال دعم الاقتصاد غير النفطي المرشح للتعافي في العامين الجـاري والمقبل ليسـجل نمواً بحدود 2,9٪ و3,7٪ علـى التوالي مع ارتفاع إنتاج النفـط وزيادة الإنفـاق الحكومي. وتوقع البنك الدولي تسـجيل الاقتصاد الوطني أعلـى معدل نمو بيـن دول مجلس التعاون الخليجي بحلول 2020، بنسـبة تصل إلى 3,2٪، ليتجاوز بذلك المتوسـط المتوقع لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كافة. وذكر أن معدل نمو اقتصاد الإمارات هذا العام سيرتفع إلى 2٪ مقارنة مع 0,8٪ في عام 2017، وأن يرتفع إلى 3٪ في العام المقبل، ثم إلى 3,2٪ في عام 2020. كما تبوأت الدولة مؤخراً المرتبة الأولى إقليمياً والـ 27 عالمياً في التنافسية العالمية، وحلّت الأولى عالمياً في اسـتقرار الاقتصاد الكلّي، والسادسـة عالمياً في الجاهزية التكنولوجية، فيما حلّت ضمن ترتيب العشر الأوائل في 19 مؤشراً فرعياً من بين 100 مؤشـر من مؤشـرات التنافسـية الاقتصادية، ووفقاً لتقرير التنافسية الاقتصاديـة الصـادر عـن «دافوس». كما جاء فـي المركز الأول عالميـاً في أربعة مؤشرات فرعية، شملت نسبة انتشار النطاق العريض على أجهزة الهاتف المحمول، ومعدل توصيل الكهرباء، ونسبة تغير التضخم سنوياً، وديناميكية سوق الدين.

20 اقتراحاً لتحفيز الاقتصاد الوطني

قدم قادة مجتمع المال والأعمال في الدولة 20 اقتراحاً لتحقيق مزيد من الدعم لمنظومة الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وتحفيز القطاع الخاص وتعزيز النمو خلال الفترة المقبلة.

غرافيك: محمد أبوعبيدة — البيان

01 رصد وتقييم نتائج المحفزات وتأسيس جهة متخصصة لمتابعة المبادرات.
02 إزالة المعوقات التي تعرقل نقل البضائع وحركة الشحن بين الإمارات.
03 عقد اجتماعات دورية بين الحكومة والمواطنين والمقيمين.
04 إنشاء مجلس اتحادي بإشراف «الاقتصاد» ينسق مع الدوائر المحلية لتسهيل الأعمال.
05 تخصيص المشاريع الحكومية نسبة من مناقصاتها لـ«الصغيرة والمتوسطة».
06 تأسيس بنك صناعي وطرح مبادرات تمويلية قوية للصناعة.
07 توفير محفزات للشركات الكبرى على نفس شاكلة المشاريع المتوسطة والصغيرة.
08 تخفيض رسوم وفوائد الإقراض والتمويل البنكية للشركات.
09 إصدار تشريعات للحد من ارتفاع الإيجارات في مراكز التسوق وتجميدها لعدة سنوات.
10 التركيز على تنمية الصناعات التصديرية ودفع نمو صادرات السلع غير النفطية.
11 وضع استراتيجيات وقائية تكسب اقتصادنا مناعة ضد المخاطر العالمية.
12 تصميم حزمة تحفيز لشركات التكنولوجيا لتعزيز المعرفة لدى الكوادر الوطنية.
13 وضع برامج لمكافئة الشركات الصغيرة ضمن قطاعاتها لتحسين الأداء.
14 الإعفاء من شرط الحصول على رخصة تجارية للموظف الحر.
15 اقتناص الفرص التي توفرها العولمة والاعتماد على الذكاء الاصطناعي.
16 وضع إطار تشجيعي للشركات التي تمتد رخصتها لفترة معينة من الزمن.
17 تطوير منظومة التقاضي وحل الخلافات التجارية لتصبح أكثر سرعة وصرامة وفعالية.
18 تفعيل القيمة القانونية للشيك وآليات تحصيله في حالات الارتجاع.
19 تسديد مصرف الإمارات للتنمية قيمة العقود المترتبة على القطاع العام للشركات.
20 وضع برامج لمكافأة الشركات الصغيرة ضمن قطاعاتها لتحسين الأداء وتحقيق الأهداف.

استراتيجيات وقائية تكسب اقتصادنا مناعة ضد المخاطر العالمية

استدامة النمو

قال سـلطان بطـي بن مجـرن، مدير عـام دائرة الأراضي والأملاك إن 2018 كانت مـن أكثر الأعوام التي شـهدت إطلاق حزم من المحفزّات التي تساعد على اسـتدامة نمو اقتصادنـا المحلي والوطني. وأضاف أن الإمارات نجحت فـي المحافظـة علـى وتيـرة النمـو المستدام، كما أنها ارتأت ضرورة توفير الزخـم الكافـي والمتواصـل، ليكون بمثابـة صمام ضمـان وأمـان لجذب ودعـم المسـتثمرين خـلال الخطـط الذكيـة والقـرارات الحكيمة. وأكد أن هـذه القـرارات عبـرت عـن اهتمام القيادة بترسـيخ مكانة دولة الإمارات وجهـة عالميـة لاسـتقطاب وجـذب المواهب البشـرية في شتى المجالات الحيوية الداعمة للاقتصاد الوطن.

في أوساط المسـتثمرين مع إطلاق المرحلة الثانية من الحوافز والتدابير.

وأضـاف أنه رغـم تتمتع الدولـة ببنية تحتية مثالية وفريدة من نوعها تساعد على إطلاق المشـاريع بمختلف أحجامها، يظل التحـدي الأكبر الذي يواجه المسـتثمرين الحصـول على الخدمات الأساسـية بكلفة منافسـة عالمية، بما يضمن لنا المحافظة على القواعد الاستثمارية.

وشدد موفق أحمد القداح مؤسس ورئيس مجلـس إدارة مجموعة مـاج القابضة، على أن قيـادة الدولة لم تركن على أمجادها التي حققتهـا طوال العقود الماضية، وخلال العام الماضـي كانت جهودها واضحة في ترسـيخ مكانتهـا، لتظل علـى قائمة أبـرز الوجهات الاسـتثمارية فـي العالـم، ومقصـداً متميزاً للعمل والإقامة والزيارة. وإلى جانب الإعلان عن حزمة من المحفـزات التي تضمن النمو المسـتدام من عام لآخر بنسـبة 3 في المئة سـنوياً، تم الإعلان بعدهـا عن مجموعة من الإجراءات التي يعود نفعها على الشـركات، وكان مـن أبرزهـا تخفيـض رسـوم البلدية، وإلغـاء العقوبات والغرامـات، ودفع تجديد الترخيص على دفعات.

منافسة صحّية

وقـال ميشـال عيـاط الرئيـس التنفيـذي - الشـركة العربيـة للسـيارات، إن 2018 عام حافـل بالمبـادرات الحكوميـة الهادفـة إلـى ترسـيخ النمـو الاقتصادي المسـتدام واسـتقبال موجة من الاسـتثمارات الأجنبية المباشـرة، ما سـيعود بالنفع على الاقتصاد الكلـي عمومـاً. وفي المقابل سـتزداد حدة المنافسـة الصحّية لتكون من أبرز التحديات التـي تواجـه اللاعبيـن في كل قطـاع على حدة.وأضاف أن هذه البيئة المنافسـة تحتم اللجوء للابتكار في كافة العمليات التشغيلية، والحرص علـى تقديم خدمـات راقية لراحة عملائها وسعادتهم. ولضمان التفوق في هذه المنافسـة، ينبغي الاستثمار بسخاء في البنية التحتية المؤسسـية، ومواصلة تأهيل الكوادر البشرية وتطويرها، بما يضمن للشركة مواكبة التوجهات السـائدة، والاسـتعداد للمستقبل على النحو الأمثل. قال المهندس فارس سعيد المؤسـس والرئيـس التنفيـذي لـ"دايموند ديفلوبـرز": "بعثت الحكومـة من خلال تلك المحفـزات برسـالة تؤكـد مـن خلالها على إحسـاس الحكومـة بنبض الشـارع وإلمامها بإيقاع السـوق، وتطلعات مختلف الشرائح، وبفضـل الكثيـر مـن الإجـراءات المعلنة، أصبحـت الإمارات أكثر قـدرة في المحافظة على المواهب الموجودة لديها».

وتابع: يشـعر الجميع بالطـمأنينة إزاء قدرة الاقتصـاد الوطني فـي المحافظة على وتيرة النمـو المسـتدام، خاصـة فـي القطاعـات الرئيسـية، كالمـال والعقـارات والتجزئـة والسياحة والتعليم.

وعبر سعيد عن يقينه التام من أن القيادة الرشـيدة في الإمارات تتعامـل مع مختلف التحديـات القائمـة والممكنة بـذكاء، ومن المؤكـد أن جعبتها سـتظل غنية بالمفاجآت السـارة التـي تعدّ بمثابـة حلول اسـتباقية تسـاعدها في المحافظة على صدارة مشهد التنافسية العالمية.

تعزيز الاستقرار

وقال فرهـاد عزيـزي، الرئيـس التنفيذي لشـركة عزيـزي للتطويـر العقـاري: تؤكد الحوافز التجارية غير المسبوقة التي قدمتها القيادة الإماراتية على تصميمها على تعزيز الاسـتقرار والسـلامة والتقدم على المدى الطويـل، مما يعزز بشـكل فعـال موقف البلاد كواحـدة من أكثر الوجهات التجارية والاستثمارية تأثيرا وجاذبية في العالم.

وأضاف: من خلال إشراك مختلف الجهات الحكوميـة وتوفيـر السياسـات المتطـورة، والقوانين الجديدة ترحب الإمارات بالمواهب الجديـدة وترفع مـن مكانتهـا الدولية إلى حد أكبر. قال عبد الهادي السـعدي، الرئيس التنفيـذي والعضـو المنتـدب لشـركة بيت الوسـاطة لـلأوراق الماليـة، إن المحفـزات تدعـم حفاظ اقتصاد دبي على معدلات نمو جيـدة مع تلك المبادرات المهمة علاوة على تدفق الاسـتثمارات، وتنشيط حركة التجارة، لا سيما مع انتظار حزمة أخرى من السياسات التحفيزيـة. وأضاف أن منح تأشـيرة طويلة المدى للمسـتثمر يجعل المستثمر يعمل في ظروف واستقرار أفضل مع أسرته في الدولة، مقترحـاً أن يتم الإعفاء من شـرط الحصول على رخصة تجارية لما يسمى بالموظف الحر «على الأقل بالنسـبة للأمهـات أو الزوجات أو الشـباب الذين لا تزيـد أعمارهم على 25 عاماً مثلاً.

جمال لوتاه: تزيد التدفقات الاستثمارية

أكد جمال لوتـاه الرئيس التنفيذي لمجموعـة إمداد أن حـزم التحفيز منحـت المزيـد من الثقـة لقطاع الأعمال، سـواء في السوق المحلي أو فيما يتعلق بجذب الاسـتثمارات الأجنبيـة، موضحاً أنـه بعد إطلاق الحوافز هناك مردود إيجابي، حيث تؤكد المؤشـرات الدولية محافظة الإمارات علـى مكانتها الرائدة فيما يتعلق بسـهولة ممارسـة الأعمال وجذب الاسـتثمارات. وقال إن الأثر الحقيقـي للمحفزات سـيظهر في أرقام العـام المقبل إذ من المتوقع أن تلقـي حزم التحفيز بظلالها على حجـم التدفقات الاسـتثمارية إلى الدولة ونشـاط الحركة الاقتصادية، مشـيراً إلى أن العام 2019 سيشهد مزيـداً من التواصـل والتجاوب مع مطالب القطـاع الخاص، معرباً عن تطلعه لاسـتمرار هـذا النهج، وبما يضمن معالجـة كل التحديات التي تواجه قطاع الأعمال.

محمد القاضي: تجدّد مناخ الأعمال

قال محمد سلطان القاضي، العضو المنتـدب لشـركة رأس الخيمـة العقاريـة إن المحفـزات تجـدّد منـاخ الأعمال فـي الدولة وتمهّد لاسـتقطاب المزيد من الشـركات والكفـاءات. وأضـاف أن ترسـيخ اقتصـاد قائـم علـى المعرفة في الإمـارات يتطلـب كذلـك تحديد المهارات المطلوبة لسـوق العمل خلال الفتـرة المقبلـة، وتحديث سياسات استقطاب العمالة بشكل يسمح بالمرونة خصوصاً وأن تلك العمالة ستشكل المحرك الرئيسي للاقتصـاد، لافتاً إلـى أن ثمار قرار منح إقامات تمتد لعشـر سـنوات للمسـتثمرين والأطبـاء وغيرهم ستسـاعد في تحقيق ذلك الهدف، مـع إمكانية وضع إطار تشـجيعي جديد كذلك لرسوم الخدمات التي تدفعها الشركات.

صالح طباخ: تطمئن المستثمرين

شدّد صالح طباخ الرئيس التنفيذي لشـركة دلتـا الدوليـة العقارية علـى أن المحفـزات تشـجع علـى اسـتقطاب الاسـتثمارات وتبعـث الطمأنينـة فـي نفوس المسـتثمرين، وحـل الكثير من المعوقات في المجـال العقاري وتشجيع أصحاب العقارات على نمو استثماراتهم وزيادة الإنفاق، لافتاً إلى أن المحفزات سـيكون لها أثر كبير في تشـجيع أصحاب المشـاريع ورواد الأعمـال فـي إطلاق مشاريعهم الخاصة.واقترح أن تخصص المشـاريع الحكومية نسـبة معينة من مناقصاتها إلى الشـركات الخاصـة التـي تفي بالشروط، وأن يتم تسليط الضوء في الإعلام بشكل أكبر على هذه الشـركات التي تحقـق إنجازات ملحوظـة وأن يتـم وضع برامج مكافـأة تلـك الشـركات ضمن قطاعاتها.

آمنة آل علي: تعزّز أداء سيدات الأعمال

أكـدت الدكتـورة آمنـة خليفة آل علـي رئيس مجلس سـيدات أعمال عجمـان أن المحفـزات الاقتصادية التي أطلقتهـا الحكومـة الاتحادية والمحليـة خلال العـام الجاري من شـأنها أن تعـزز الاقتصـاد الوطني وتدفـع بـه إلى الأمـام، الأمر الذي سـوف ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الكلي للإمارات في 2019.

وقالـت إن المجلـس أعفـى كل السـيدات اللائـي لديهـن رخصـة (بدايـات) ويـدرن أعمالهـن مـن منازلهـن مـن الرسـوم، فأصبحت مجانيـة ما يحفزهن إلـى مزيد من الإنتـاج. وأضافت أنـه ليس هناك تحديات اقتصادية تواجه المرأة في العمل الاقتصـادي، فالدولة عملت على تذليـل كل المعوقات التي قد تواجـه سـيدات الأعمـال، وتأكيد استدامة مشاريعهن.

سمير باجول: توقعات نمو متفائلة

قـال سـمير باجول نائـب الرئيس التنفيـذي والمدير العـام لمنطقة الشـرق الأوسط في شـركة «كلير تريـب»: «هنـاك توقعـات نمـو متفائلـة للاقتصـاد الإماراتي خلال العـام المقبـل، مدعومـة بحـزم التحفيز، مع قرب معرض «إكسـبو 2020 دبـي». وأضـاف، إنـه على الرغـم من التحديـات التي تواجه الاقتصـاد العالمي، إلا أن الاقتصاد الإماراتي يبشـر بالمزيـد من النمو في ظل إصـرار الحكومة على منح المزيد من التسهيلات للمستثمرين ورواد الأعمـال، مشـيراً إلـى أن تطوّرالبنية التشـريعية والتحتية أو المبادرات الحكومية والخاصة وقوه حركة النقل الجوي، تبشـر باقتصادٍ واعدٍ خلال المرحلة المقبلة.

...رونة في شرايين الاقتصاد الوطني

الراغبيـن في الاسـتثمار طويل الأمد للقـدوم إلى الإمارات والاستثمار فيها لما تتميز به من بيئة جاذبة ومرونة.

فاقت التوقعات

وقـال منصور الخرجي مدير عام دائرة التنمية الاقتصاديـة فـي أم القيويـن إن قـرارات مجلـس الـوزراء الأخيـرة أتـت فوق توقعاتنـا، وجاءت تأكيداً لجهود الدولة السـاعية لتكـون الإمارات البيئة الأفضـل للأعمـال على المسـتويين الإقليمي والعالمي.

قال أحمد سلطان عبدالله آل علي رجل أعمال إن الإمارات نجحت في تعزيز مكانتها التنافسية عبر توفر البنية التحتية المتطورة والمرافق الحديثة والتسـهيلات التي تقدمها للمستثمرين إلى جانب المناطق الحرة التي توفر التسـهيلات وسـرعة إنجـاز الأعمال وغيرها من المميـزات، لافتاً إلى أن هناك بعض التحديات التي قد تواجه رجال الأعمال والمستثمرين ويجـب إيجاد الحلول المناسـبة لها، منها وجود الرسـوم الضريبيـة ورسـوم المعاملات التي تفرضهـا بعض الدوائر المحليـة والتي يجب أن تخفف أو تلغى أو تكون برسـوم رمزية حتى تدفع المستثمرين إلى الاستثمار وتكون محفزاً لهم.

استصدار الرخص

وأكد أحمد الهاشـمي رجل أعمال وصاحب مصنع الاتحاد للكيماويات أن القرارات سـوف تبـث المزيد من الحيوية والنشاط في كافة مفاصل الاقتصاد وفي قطاعاته المختلفة، ولا سيما السياحة والتجارة والعقارات، مبيناً أن أي استثمار توجد فيه تحديات ولكـن الدولة عملت على تهيئة البنية التحتيـة، كما أن بعض الدوائر اتجهت إلى تخفيض رسـوم المعاملات في استصدار الرخص.

وقال أحمد رحمة المسـعود، نائب رئيس مجلس إدارة «مجموعة المسـعود»، إن الاقتصاد الوطني يعيش مرحلة ازدهـار بالرغم مـن التحديات والمعوقـات التي يواجهها الاقتصـاد العالمي، متوقعاً أن يحمل اقتصاد دولة الإمارات آفاقاً إيجابية خلال العام القادم.

أكد سعيد العابدي، رئيس مجموعة العابدي القابضة، أن حزم التحفيز لها انعكاس إيجابي على الأداء الاقتصادي في نهاية العام الجـاري، متوقعاً أن تظهر الآثار الحقيقية لهذه المحفزات خلال العام المقبل والأعوام اللاحقة، مشيراً إلى أن تكلفة الاسـتثمار في الإمارات تراجعت مقارنة مع العام الماضي.وأضاف أنه يجب مواصلة التخفيف والتسهيل على المسـتثمرين في مختلف القطاعات، مشـيراً إلى مواصلة إطلاق حزم التحفيز من شـأنه أن يسهل على المستثمرين مواجهة تحديات الأزمات الاقتصادية المستوردة.

سارة جونز: القرارات خفضت كلفة التشغيل

قالت سارة جونز، الرئيس التنفيذي لموقع سبري.كو للتسوق الإلكتروني في الإمارات، إن المحفـزات التـي أطلقتهـا حكومتـي دبي وأبو ظبي بدأت بالفعل في تشـجيع الشـركات على تطوير أعمالهم في الدولة العام المقبـل، مؤكدة أن هـذه القرارات والمبادرات خفضت بشـكل ملحوظ كلفة التشغيل.

وأضافت: «لا تزال الخدمات اللوجستية وخدمات التوصيل تشـكل تحدياً بالنسـبة للمستثمرين في مواقع التجارة الإلكترونية، خصوصـاً لتأثير ذلك على مسـتوى خدمة العمـلاء الذي يمكن تقديمـه، وأقترح أن تشـمل التخفيضـات الجديدة الشـركات المؤسسـة قبل إطلاق حزمة التخفيضات، حيث يمكن تخفيض رسوم تجديد الرخصة، ونعتقد أن القرارات والمبادرات الحكومية ستدعو إلى المزيد من التفاؤل نحو اقتصاد الإمـارات ودبي، وخلـق المزيد من فرص العمل والتوسـع والمساعدة في دفع أداء الشـركات في الدولة إلى حـد كبير العام المقبل.

خالد المدفع: رسالة مهمة لمجتمع الأعمال

أكـد الدكتور خالد عمـر المدفع، رئيس مدينـة الشـارقة للإعـلام (شـمس)، أن المبـادرات ترسـل رسـالة مهمـة لمجتمع الأعمال فـي الإمارات مفادها أن الحكومـة ملتزمـة بتعزيز تنافسـية القطاع الخاص وتلبية طموحاته وتعزيز استمراره في أداء دوره، ما يؤسّس لحالة من التفاؤل تجـاه قطاع الأعمال خلال العام المقبل.

وأشـار إلـى أن المحفـزات الصادرة بجميع أشكالها هي خطوات مهمة تعزّز التفاؤل وثقة المستثمرين وتتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، وتصب في تشجيع الشـركات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام، والتي تحتاج إلى وجود بيئة داعمة من قبل النظام المصرفي بشكل رئيسـي تقوم على أساس تعزيز العلاقة بين البنك والشركة على أساس الشراكة الحقيقيـة، وهـذا يمكـن أن يتطلـب بعض الجهد والدراسـة من قبل البنوك، ونعتقد أن تأثير تلك المحفزات سيظهر بشكل أوضح خلال الربع الثاني المقبل.

2019 عام جني ثمار المـ

المحفّزات صديقة الاستثمار وقاطرة القطاعات غير النفطية

توقع عدد من المسؤولين والمستثمرين والخبراء أن يكون العام الجديد، عام جني ثمار المبادرات الاستراتيجية التي أعلنتها الدولة، مرجحين أن تجذب دبي مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال 2019.

وقال عيسى كاظم، محافظ مركز دبي المالي العالمي، إن الإمارات تواصل المضيّ بخطوات واثقة وتقدم كبير في جهودها الرامية لبناء اقتصاد مُستدام ومتنوع يمتلك كافة المقومات التي تؤهله لتحقيق الازدهار والنمو في بيئة الاقتصاد العالمي.

وتوقع أن يشهد عام 2019 جني ثمار المبادرات الاستراتيجية التي أعلنتها الدولة بشكل عام، والتي أعلن عنها مركز دبي المالي العالمي.وقال إن استمرار زخم نمو الاقتصاد يتطلب مجالاً لاتخاذ مزيد من الخطوات التي من شأنها تحسين تأثير مبادرات الحكومة وإصلاحاتها الاقتصادية الجارية، وينبغي أن يتعاون القطاعان العام والخاص بشكل وثيق لتحفيز قطاع الأعمال وتسريع وتيرة النمو.

وقال محمد مصبح النعيمي، الرئيس التنفيذي لمجموعة شركات موارد للتمويل، إن المحفزات من شأنها ابتكار حلول ومبادرات لأكثر المشاكل إلحاحاً بشفافية كبيرة، ولكن من منطلق النظر إلى المستقبل من زاوية صناعة الفرص التي توفرها التكنولوجيا والعلوم المتقدمة، يجب مواصلة تعزيز التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص، واقتناص الفرص التي توفرها العولمة في جيلها الرابع، والسعي لصياغة هندسة عالمية تؤدي إلى ازدهار الابتكار. وأكد ضرورة عقد اجتماعات دورية بين الحكومة متمثلة في الوزارات الاتحادية وممثليها، والمستهدفين من مواطنين ومقيمين في إيجاد المزيد من الحلول الفعالة، وكذلك تأسيس لجنة عليا لمتابعة المبادرات، وتفادي أية ثغرات قد تظهر. ورأى أن تنمية رأس المال البشري تعد من أكبر التحديات التي تواجه العملية التنموية، مشيراً إلى أننا بحاجة إلى تكييف الأنظمة التعليمية الحالية مع القوى العاملة المستقبلية.

السياسة التوسعية

وقال وليد العوضي، الرئيس التنفيذي للعمليات في سلطة دبي للخدمات المالية، إن الميزانيات التوسّعية المعلن عنها على مستوى الحكومات المحلية والاتحادية تعتبر تطوراً منتظراً فيما يتعلق بالدعم المالي المطلوب الذي زادت الحاجة إليه في السنوات الأخيرة، مضيفاً أن السياسة المالية التوسعية ستسهم في تقديم دعم قوي للأنشطة الاقتصادية غير النفطية. وأضاف: «توسيع البنية التحتية والتنمية الاجتماعية في الميزانيات المحلية المعلنة يبعث بالتفاؤل».

وتابع: «التحدي الأكبر الذي تواجهه الدولة يكمن في حاجتها للاستمرار في تنويع الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد على النفط، ويجب ألا نتهاون وذلك بسبب التحديات التي واجهها الاقتصاد في الفترة الأخيرة نتيجة أسعار النفط المنخفضة».

وأوضح أن هناك حاجة دائمة للتركيز على تنمية الصناعات التصديرية ذات الدخل العالي. و التكنولوجيا مثالاً جيداً على ذلك.

قال بهارات باتيا، الرئيس التنفيذي لشركة «كوناريس»، إن المحفزات تعتبر مشجعة لرواد الأعمال الجُدد وأصحاب الأفكار المبتكرة لتأسيس شركاتهم ما سيساعد على نمو الاقتصاد ويتيح الفرصة للأجيال الجديدة للبحث عن إمكانات غير مكتشفة للاستثمار.وأضاف أن هذه المبادرات تدعم نمو الاقتصاد المدفوع بنسبة كبيرة بالشركات المتوسطة والصغيرة في الإمارات، متوقعاً أن يشهد العام المقبل موجة جديدة من المشروعات الناشئة بما ينعكس على خلق المزيد من فرص العمل. وأضاف أن الشركات الكبرى تحتاج إلى بعض المحفزات على نفس شاكلة المشاريع الصغيرة، لافتاً إلى أن ارتفاع أسعار الكهرباء بالنسبة للشركات الكبرى تمثل تحدياً قائماً رغم جودة البنية التحتية المتطورة والموانئ والاتصالات وغيرها.

متطلبات الشركات

وقال موفق بليش، المدير التجاري لدى «كابارول للدهانات» للدهانات، إن من شأن المحفزات توفير بيئة مواتية للنمو تتجاوب مع متطلبات الشركات العاملة في مختلف قطاعات الصناعة، بما يتيح لها تعزيز إيراداتها وكذلك تنفيذ خطط التوسّع. وعن التحديات قال إنها مرتبطة بمعطيات السوق العقارية التي تشهد بعض التحديات المؤقتة الأمر الذي ينعكس على الشركات الصناعية التي تعتمد اعتماداً كلياً على قطاع العقار.

رسالة ثقة من الحكومة للقط

قال خبراء ومستثمرون إن حزم التحفيز ستعزز من مناخ ممارسة الأعمال وتدعم نمو القطاعات الاقتصادية المستهدفة، وتعطي رسالة قوية من الحكومة للمستثمرين بأننا معكم، ونشعر بمتطلباتكم ولن نتواني في حمايتكم وتنمية عوائدكم بما يخدم في النهاية الاقتصاد الوطني.

وأشار فهد القرقاوي، المدير التنفيذي لمؤسسة دبي لتنمية الاستثمار، إحدى مؤسسات اقتصادية دبي، إلى أن المبادرات التحفيزية تعطي رسالة واضحة للمستثمرين، محلياً وعالمياً، بأن عجلة التنمية الاقتصادية مستمرة مع تطوير مستمر وتحديث متواصل لآليات العمل والتشريعات والقوانين مع توفير المزيد من التسهيلات والحوافز من أجل تعزيز تنافسية دبي. وتوقع أن يواصل الاقتصاد الوطني خلال عام 2019 جاذبيته بالنسبة للمستثمرين في مختلف القطاعات.

حزم مبتكرة

وأكد عبد الباسط الجناحي، المدير التنفيذي لمؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أن المحفزات قدمت دفعة إضافية لمجتمع المال والأعمال بشكل عام، والشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، لافتاً إلى أنها ستسهم في تخفيف الأعباء المالية على الشركات.

وشدد على أهمية الالتزام بسداد المستحقات المالية للشركات في الوقت المحدد، للدفع من قبل القطاع الحكومي والخاص، لافتاً إلى أن هذه القضية، تأتي في مقدمة الأولويات التي يجب معالجتها بالنسبة لمجتمع الأعمال.

ودعا، الجهات الحكومية التي لم تسهم بعد في برنامج المشتريات الحكومية، إلى دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتخصيص النسب المحددة من مناقصاتها لهذه الفئة من الشركات.

وأكد أهمية أن تلعب البنوك دوراً أكثر إيجابية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

أكد إبراهيم علي بن شاهين، نائب رئيس جمعية رواد الأعمال الإماراتيين، الرئيس التنفيذي لشركة آي جي تي للتجارة العامة، أهمية تفعيل دور مصرف الإمارات للتنمية، في تقديم التسهيلات المالية المطلوبة للشركات المتوسطة والصغيرة الوطنية، داعياً المصرف إلى سداد قيمة العقود المترتبة على القطاع العام لهذه الشركات، باعتبارها قروضاً مضمونة. ولفت إلى ضرورة إعادة النظر في الرسوم والمخالفات المتزايدة التي تفرضها الجهات الحكومية المحلية، ما يفرض أعباءً إضافية على كاهل الشركات بمختلف فئاتها وقطاعاتها.

ودعا إلى إنشاء مجلس اتحادي، بإشراف وزارة الاقتصاد، يتولى التنسيق مع الدوائر المحلية، لتسهيل ممارسة الأعمال وحركة المنتجات والسلع بين الإمارات، من خلال إيجاد آليات مبسطة وموحدة، تتجاوز التعقيدات والرسوم المحلية المنفردة في كل إمارة. وطالب بتطوير منظومة التقاضي، وحل الخلافات التجارية، لتصبح أكثر سرعة وصرامة وفعالية لتمكين التجار من حفظ حقوقهم من مختلف الأطراف، وتحصيل مستحقاتهم المالية في حالات التأخر أو التخلف عن السداد، مشيراً إلى ضرورة معالجة هذه القضية، وخاصة في ما يتعلق بالشيكات المرتجعة، لافتاً إلى أنه من الضروري إعادة الاعتبار للقيمة القانونية للشيك. وأوضح أن ارتفاع إيجارات المكاتب التجارية والمستودعات وسكن العمل، تأتي أيضاً ضمن التحديات التي تواجه مختلف قطاعات الأعمال.

المشتريات الحكومية

وأكد محمد أحمد الخميري، مدير عام شركة «جيفتكو انترناشيونال»، ضرورة التزام جميع

الصناعة أبرز المستفيدين.. والتمويل التحدي الأكبر

أكد مصنعون ورجال أعمال أن المحفزات تشكل نقلة نوعية وتلعب دوراً كبيراً في استمرار النمو الاقتصادي للدولة، وستدعم بشكل خاص القطاع الصناعي في الدولة.

وقال المهندس جمال الظاهري الرئيس التنفيذي لشركة صناعات، إن المحفزات تدعم بشكل خاص القطاع الصناعي في الدولة وتزيد من دوره القيادي، ونوه إلى أن المحفزات الجديدة ستنجح في تنشيط القطاع الخاص مواصلة دوره، كما ستشجع الشاب المواطنين على الانخراط في مشاريع صغيرة ومتوسطة تدر عائداً جيداً لهم ولاقتصاد الدولة.

وأشار إلى أن أبرز التحديات التي تواجه القطاع هي عدم وجود التمويلات الكافية للمشاريع الصناعية الجديدة، وقد اقتحم المستثمرون المواطنون هذا القطاع بجدارة ولذلك نطالب بمبادرات تمويلية قوية ويطمح الصناعيون لتأسيس بنك صناعي.

رسالة للمجتمع

وقال حمد العوضي رجل الأعمال عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أبوظبي إن المحفزات جاءت في وقتها الصحيح، وانتبهت لها قيادة الإمارات منذ بداية العام الجاري، وهي محفزات قوية استهدفت مواجهة المشكلات التي يعاني منها القطاع الخاص، وهي رسالة للمجتمع الاقتصادي في الإمارات على أن القيادة الحكيمة تتابع وتراقب الأوضاع وتحدياتها وتضع لها الحلول. ولفت إلى أن أبرز التحديات هي تباطؤ الاقتصاد العالمي وتراجع التجارة الدولية بشكل لافت، إضافة إلى التراجع الكبير لأسعار النفط، والمطلوب أن تزيد الحكومة من إنفاقها حتى لا يصاب الاقتصاد الإماراتي بالتباطؤ، ولابد من مراعاة الظروف الاقتصادية الراهنة في المنطقة لرجال الأعمال.

وأكد محمد مهنا القبيسي عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أبوظبي رئيس مجلس إدارة شركة منازل العقارية في أبوظبي أن المحفزات شكلت دفعة قوية للاقتصاد وبدأنا نلحظ تأثيراتها خلال الأيام القليلة الماضية، حيث بدأت تدب حركة نشاط نتمنى أن تتزايد مع بداية العام الجديد، مشيراً إلى أن المحفزات سيكون لها دور كبير في تعزيز تنافسية بيئة الأعمال في الإمارات، وتطوير الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ودعم رواد الأعمال.

وأضاف: «أبرز التحديات تتمثل في عدم توفر التمويلات الكافية للمشاريع خاصة العقارية والاجتماعية، ولابد أن تتزايد وتيرة الإقراض حتى لا يصاب أي قطاع اقتصادي غير نفطي بالتباطؤ الكبير».

وأكد محمد تركي مدير شركة المطوع للتطوير العقاري، أن المحفزات جاءت في الوقت المناسب، وهي بمثابة حزمة دعم استباقي ووقائي للاقتصاد الوطني، الذي يسعى لمواصلة الصعود والنمو، بالتزامن مع قرب انطلاق فعاليات إكسبو دبي.

ودعا إلى توسيع الدعم للكيانات العقارية الوطنية، وتطوير الإجراءات والقوانين العقارية، بما يساهم في دعم القطاع العقاري، والذي يعد إحدى ركائز الاقتصاد الوطني.

ووصف سند المقبالي عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أبوظبي رئيس جمعية رواد الأعمال المحفزات بأنها انطلاقة إيجابية قوية لجميع القطاعات الاقتصادية سواء النفطية أو غير النفطية، كما أنها رسالة قوية لجميع الدوائر والهيئات الحكومية للتغلب على كافة أشكال البيروقراطية وتسهيل إجراءات التعامل معها.

ورأى أن التحدي الأكبر هو عدم توفير التمويل الكافي للمشاريع الجديدة خاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما أن هناك تحدياً آخر يتمثل في صعوبة إجراءات التعامل مع العديد من الجهات بما يؤدي إلى التأخر في إنجاز المعاملات مثل التراخيص وغيرها.

بيئة صحية

ونوه عمير الظاهري العضو السابق لمجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أبوظبي رئيس شركة مدائن القابضة إلى أن المحفزات تميزت باستهدافها القطاع الخاص خاصة المستثمرين، كما أنها خففت الكثير من الأعباء خاصة أعباء التكاليف التي تتحملها شركات القطاع الخاص لممارسة الأنشطة التجارية. وقال: «أبرز التحديات هو كيفية إيجاد بيئة صحية لنمو القطاع الخاص إضافة إلى كيفية محافظة الإمارات على مكانتها كبيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية».

وأكد خليفة المحيربي رئيس مجلس إدارة شركة الخليج العربي للاستثمار أن المحفزات مست مشكلات القطاعات الاقتصادية غير النفطية وخاصة قطاع الأعمال وتمثلت في رد رسوم الضمان المصرفي، إضافة إلى وقف زيادات الرسوم وغيرها وبلا شك جاءت نتيجة دراسات تم إعدادها بعد زيارات ميدانية ووضعت رؤية للخروج من حالة التباطؤ الراهنة.

وشدد على أن أبرز التحديات يتعلق بالإنفاق الحكومي مطالباً بعدم خفض هذا الإنفاق خلال العام المقبل حتى تؤتي المحفزات ثمارها.

■ أبرز محفزات دبي

01 عدم زيادة الرسوم لمدة 3 سنوات.

02 20 ٪ من المناقصات لـ «الصغيرة والمتوسطة».

03 تطوير قانون الرهن العقاري.

04 إشراك الشركات العالمية في القرار الاقتصادي.

05 تقسيط بعض الرسوم الحكومية.

06 تحصيل رسوم الفنادق (3 ـ 4 نجوم) نصف سنوياً.

07 تأجيل عملية سداد الفنادق لرسوم البلدية.

08 الإعفاء من مخالفات «التنمية الاقتصادية».

09 تخفيض «رسم الأسواق» إلى 2.5 % على المنشآت.

10 الإعفاء من غرامة تأخير تسجيل العقارات.

11 عدم زيادة الرسوم المدرسية للعام الجاري.

12 إعفاء 19 رسماً لأنشطة الطيران والطائرات الخاصة.

■ أهم محفزات أبوظبي

01 اعتماد برنامج للمسرعات بـ 50 ملياراً.

02 إصدار نظام جديد للتأشيرات.

03 إطلاق منصة الشراكة الاقتصادية «شراكة».

04 السماح للأجانب بالشراكة في المدارس الخاصة.

05 إعفاء المستثمرين من الغرامات.

06 إلغاء الإعفاءات من الرسوم للجهات الحكومية.

07 إعفاء الرخص الجديدة من الرسوم لمدة عامين.

08 إعفاء وخفض رسوم 98 خدمة في البلديات.

09 إعفاء مؤسسات «الغرفة» من رسوم العضوية لعامين.

10 تخفيض رسوم شهادة المنشأ إلى 90 درهماً.

20 نتيجة مباشرة للمحفزات في 2018

حدد قادة الأعمال في الدولة أبرز النتائج المباشرة التي ساهمت المحفزات الاقتصادية في تحقيقها خلال عام 2018، وتلخصت أبرز التأثيرات المباشرة في 20 تأثيراً ملموساً خلال العام الماضي.

01 رسالة ثقة للقطاع الخاص بأن القيادة الرشيدة حريصة على مصالحه.

02 خلقت بيئة استثمارية أكثر رحابة وعززت من العائد على التجار ورجال الأعمال.

03 نمو طلبات توظيف العمال في الإنشاءات والنفط وإدارة المنشآت والضيافة

04 تقليص تكلفة الإنشاء وتقليل المصروفات واستخدامها في تنمية الأعمال

05 دفع عجلة الاقتصاد نحو مزيد من النمو فيما تتباطأ اقتصاديات عالمية.

06 خلق تغيير شامل ومردود إيجابي على المكونات الاقتصادية والتجارية.

07 دعم نمو القطاعات غير النفطية بعد تحديات العامين الماضيين.

08 تسهيل الوصول إلى القروض للمشاريع المتوسطة وصغيرة الحجم.

09 السماح شركات المناطق الحرة بأن تتمتع بإمكانيات الوصول داخل البلاد.

10 زيادة الأعمال التجارية والنتائج الاقتصادية وجذب رواد الأعمال.

11 حاز الاقتصاد على تقييمات مرتفعة وتوقعات إيجابية من المؤسسات الدولية.

12 دعم نمو الشركات المحلية وسعيها للتوسع داخلياً وإقليمياً وعالمياً.

13 تسهيل إجراءات استقطاب العمالة الماهرة من ذوي الخبرات والمبدعين.

14 تراجع تكلفة الاستثمار المباشر في الإمارات مقارنة مع العام الماضي

15 نقل أعمال شركات عالمية واتخاذ مقرات إقليمية في الدولة.

16 ساهمت في تحقيق نجاح كبير في استضافة دبي لمعرض اكسبو 2020.

17 تشجيع العائلات الثرية على شراء العقارات وبدء أعمالها في الإمارات.

18 توسيع البنية التحتية والتنمية الاجتماعية في الميزانيات المحلية المعلنة.

19 كبحت تأثيرات تباطؤ الاقتصاد العالمي على خلفية التوترات التجارية

20 25 % نمو كمية ونوعية الاستثمارات في النصف الأول من 2018.

غرافيك: محمد أبوعبيدة البيان

مبادرات الاستراتيجية

التسهيلات صمّام أمان للوقاية من هزات الحرب التجارية

رصدت فعاليات اقتصادية عدداً من التأثيرات المباشرة للمحفزات خلال العام الجاري، أبرزها نمو طلبات توظيف العمال في قطاعات الإنشاءات والنفط وإدارة المنشآت والضيافة، وتسريع وتقليص تكلفة الإنشاء ومصروفات التشغيل، مع توقعات قوية بأن يمتص الاقتصاد الوطني تداعيات التباطؤ العالمي وأن تكون هذه المحفزات صمام أمان وحياة للاستثمارات والاقتصاد الوطني يقيه من هزات الحرب التجارية التي يشهدها العالم حالياً.

وأكد فيجاي فاليشا، مدير المخاطر المالية وكبير المحللين الاقتصاديين في شركة العصر للخدمات المالية، أن إقرار الحكومة محفزات اقتصادية صديقة للاستثمار سيؤثر بدوره على حركة ومسار الاقتصاد الوطني خلال السنوات المقبلة، مشيراً إلى أن هذه المبادرات تُمثل في الواقع دفعة معنوية.

وأضاف أن التأثير المضاعف للحوافز سيؤدي إلى دفع الاقتصاد للنمو بنسبة بين 2٪ إلى 3٪ في العامين المقبلين.

إعادة التوازن

وقال حمد صالح بالليث، الرئيس التنفيذي لشركة «سواعد القابضة»: «شهدنا نمواً في حجم طلبات توظيف العمال في قطاعات الإنشاءات والنفط والغاز وإدارة المنشآت وقطاع الضيافة بنسبة تصاعدية تصل إلى 2,7٪ في نهاية 2018، متوقعاً استمرار النمو ليصل إلى 3,5٪ في نهاية 2019».

وأوضح أن أبرز التحديات الحالية تكمن في مواجهة إعادة هيكلة السوق وفقاً للتشريعات الضريبية التي أطلقت هذا العام، إضافة إلى ضرورة العمل على منح الشركات الناشئة فرصة للاستقرار التجاري لمواجهة التحديات الحالية.

وأكد خميس بوعميم، رئيس مجلس دبي للصناعات البحرية والملاحية، أن القيادة الرشيدة استجابت بشكل سريع وفوري لمعطيات الواقع الاقتصادي والتجاري في الدولة. ولفت إلى أن التحدي الأكبر هو كيفية تسريع وتيرة الأعمال، وارتفاع الإيجارات للعقارات التجارية في إمارتي أبوظبي ودبي، ما يجعل قدرة الشركات على تعيين الموظفين المبدعين برواتب مجدية أمراً صعباً فعلياً.

النظام المركزي

وقالت سهى عبيد، نائب الرئيس التنفيذي لشركة الفلك للملاحة:"إطلاق حزم التحفيز الاقتصادية في دولة الإمارات يمثل تأكيداً على ريادة الدولة اقتصادياً على المستوى العالمي.

وأضافت أن التحدي حالياً هو عدم تحقيق تكامل بين متطلبات ممارسة الأعمال على المستوى الاتحادي والمحلي في الدولة، كما طالبت بضرورة رصد وتقييم نتائج المحفزات وتطويرها.

واعتبر المهندس محمد زيتون، مؤسس شركة زيتون جرين شيبنغ، ورئيس التحالف البحري العالمي، أن استجابة الدولة لمطالب قطاع الأعمال تمثل خطوة إيجابية وجيدة ستسهم بشكل كبير في دفع عجلة الاقتصاد، والجهاز الحكومي الإماراتي يتمتع بالديناميكية التي لا تعرف معنى كلمة «بيورقراطية إدارية» أو «مستحيل».

قال المهندس إبراهيم البحيري، المدير التنفيذي لشركة «وين جي دي» الشرق الأوسط، إن المحفزات وفرت خيارات عالية الجاذبية لرجال الأعمال العالميين، الذين كانوا يتطلعون دوماً لنقل أعمالهم إلى الإمارات واتخاذ مقرات إقليمية فيها.

ودعا إلى أن تكون منهجية التقليل من الرسوم سياسة راسخة في الدولة، بحيث يتم تصميم حزمة تحفيز خاصة بالشركات التي تنقل التكنولوجيا المتطورة من الخارج إلى الإمارات.

وقال راجيف لي الرئيس التنفيذي لشركة «باويك» للتسويق، أن غالبية الشركات الصغيرة والمتوسطة استفادت بشكل كبير من مختلف الحوافز التي قدمتها الحكومة وهو ما أسهم في استقرار أعمالهم، كما ساعدت هذه الحوافز في نمو الشركات.

وتوقع زياد داود كبير الخبراء الاقتصاديين في الشرق الأوسط لدى «بلومبرغ إيكونوميكس»، أن تساهم المحفزات في دعم نمو القطاعات غير النفطية بعد التحديات التي واجهتها في العامين الماضيين، مشيراً إلى أن السماح بالملكية الأجنبية الكاملة للشركات وإصدار إقامات طويلة الأجل للوافدين، من الممكن أن يعود بالفائدة على الاقتصاد على المدى الطويل، موضحاً أن تقلب أسعار النفط يظل التحدي الرئيسي أمام مسيرة النمو الاقتصادي.

وتوقع ياسر أبو شعبان، عضو جمعية المحللين الماليين المعتمدين بالإمارات، أن تؤثرالمحفزات على نموّ الاقتصاد غير النفطي وأن تساهم في نموّ الناتج المحلي بنسبة تراوح بين 3 و4٪ في 2019.

وأوضح أن من بين التحديات الأساسية استمرار تقلّب أسعار النفط، وقد نجحت في توليد نموّ إيجابي في عامي 2017 و2018، بفضل الأداء القوي للقطاعات غير النفطية بنسبة نموّ بلغت 3٪ للقطاع غير النفطي عام 2017 مقارنة بنسبة نمو 1,5٪ للقطاع النفطي.

القطاع الخاص عنوانها «نحن معكم»

الجهات الحكومية، ببنود برنامج المشتريات الحكومية، الذي يفرض تخصيص نسبة محددة من المشتريات للشركات الوطنية المتوسطة والصغيرة، لافتاً إلى أن بعض الدوائر لا توفر الدعم المطلوب بشكل شفاف، ولا تتفاعل مع رواد الأعمال المواطنين. وأوضح أن بعض الجهات تفضل التعامل مع موردين معينين فقط، بغض النظر عن المنافسة في المناقصات.

ولفت إلى أهمية تطوير منصة «تجاري.كوم»، المخصصة للإعلان عن المناقصات الحكومية، مشيراً إلى ضرورة توفير المزيد من البيانات والتفاصيل التقنية لكل مشروع، ودعا إلى ضرورة إعطاء مهلة أكبر ووقت كافٍ للتقديم على المناقصات.

ودعا إلى توسيع نطاق الدعم المقدم للشركات الوطنية ويمكن أن تشمل تخفيضات على أسعار الطاقة وفواتير الإنترنت والاتصالات، بالإضافة إلى ضريبة عقارات حكومة دبي بنسبة الـ 20 ٪، المفروضة على إيجارات المستودعات والمخازن، بحيث يتم تخفيضها، أو إعفاء الإماراتيين منها.

وأوضح رائد الأعمال محمد بالهول أن قضية التأخر في سداد قيمة التعاقدات، تأتي في صدارة التحديات التي تواجه مجتمع الأعمال، حيث تتأخر بعض الجهات بفترات تفوق المنصوص عليها في العقد. واقترح تطوير نظام تقييم ائتماني للأعمال، يتيح للشركات المتعاقدة، الاطلاع على تقييم بعضها البعض في حالات التعاقد، للتأكد من السجل الائتماني.

قالت نيفين توبراك، المدير الإقليمي لشركة «سارماسيك» الصناعية إن الإمارات توفر منصة مثالية لتوسع الأعمال والشركات. ودعت القطاع الخاص إلى التحرك لمواكبة المتغيرات والمستجدات وعدم الاتكال في كل شيء على القطاع الحكومي، حيث يجب على الشركات تطوير نماذج أعمالها وفتح أسواق جديدة لها على المستوى الإقليمي .

التزام الحكومة

وأكد شريف كامل، الرئيس الإقليمي لشبكة اللاينس لمراكز الأعمال في روسيا والشرق الأوسط وأفريقيا، أن جميع المؤشرات تدل على الآفاق الإيجابية للاقتصاد خلال 2019، موضحاً أن المحفزات أعطت زخماً إضافياً لمختلف قطاعات الأعمال، كما عكست التزام الحكومة بتعزيز تنافسية القطاع الخاص، معتبراً أن المحفزات رسالة ثقة للقطاع الخاص بأن القيادة الرشيدة حريصة على القطاع الخاص، باعتباره ركيزة أساسية من ركائز النمو.

من جانبه دعا لورده ألام، مدير عام شركة «سبيشلايزد أويل برودكتز» إلى إقامة المزيد من الفعاليات التجارية المتخصصة على المستوى المحلي والإقليمي لإتاحة المزيد من فرص التعاون وعقد الصفقات بين مجتمع الأعمال المحلي في الإمارات والشركات العاملة في دول المنطقة والأسواق المجاورة.

وتوقع كمال فاشاني، مدير عام مجموعة المايا، أن يشهد العام المقبل انعكاسات إيجابية لقرارات التحفيز واعتبر أنها خطوات حيوية من شأنها ترسيخ ثقة المستثمر المحلي والأجنبي في آفاق اقتصاد الإمارات.

أكد مصطفى زافيد، مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة «مصطفى آند ألمانا انترناشيونال كونسالتنس»، أن المحفزات الاقتصادية المتكاملة التي تم إقرارها محلياً واتحادياً، بالإضافة إلى ما تتمتع به الدولة من مقومات تنافسية متقدمة، ترسخ الآفاق الإيجابية الواعدة للاقتصاد الوطني وترسخ مكانة الإمارات كوجهة استثمارية جاذبة للشركات ورجال الأعمال من مختلف أنحاء العالم.

المبادرات الحكومية صفحة جديدة في قصة نجاح الإمارات

كشف عدد من المستثمرين عن أن المبادرات والمحفزات تعتبر شهادة على الرؤية طويلة المدى التي تبنتها الدولة لدعم تأسيس أعمال فعالة، وتمثل صفحة جديدة في تطور قصة نجاح الدولة التي قامت بوضع أساس وهيكل اقتصادي قوي لتشجيع الشركات المحلية والدولية على ممارسة أعمالها في المنطقة.

وأكد أحمد بن شعفار، الرئيس التنفيذي لمؤسسة الإمارات لأنظمة التبريد المركزي «إمباور»، أن حزمة المحفزات الاستراتيجية التي أقرتها حكومة الإمارات بمثابة الضمان الاقتصادي الذي يبحث عنه المستثمر لضخ استثماراته داخل الدولة، وبالفعل لقد شهدنا قفزة نوعية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة منذ الإعلان عن حزمة المحفزات الاقتصادية، حيث شهدت دبي ارتفاعاً كبيراً في كمية ونوعية الاستثمارات في النصف الأول من سنة 2018، بنسبة تتجاوز 25٪ بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، وإذا استمر الوضع على ما هو عليه نستطيع التأكيد أن عام 2019 سيشهد طفرة اقتصادية غير مسبوقة.وتوقع ارتفاع عدد المباني التي تستخدم خدمة تبريد المناطق إلى 1090 مبنى في نهاية 2018 وزيادة السعة الإنتاجية لـ «إمباور» لمواكبة الطلب المتزايد على الخدمة.

وقال أحمد بن سليم، الرئيس التنفيذي الأول لمركز دبي للسلع المتعددة، قال إن المركز يسير في خطى واثقة وثابتة، رغم التحديات الصعبة التي تشهدها المنطقة، ويبحث باستمرار في توسيع عروضنا السلعية والاستفادة من الأسواق الدولية الجديدة، ويظل المركز ملتزماً بدعم جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دبي تماشياً مع الدفع التجاري الثنائي مع الحكومات.ولفت إلى أن تركيز «دبي للسلع» في العام المقبل ينصب على زيادة حجم التبادل التجاري عبر دبي من خلال الاستفادة من خبرات المركز المتراكمة من أجل إحياء أسواق جديدة، فضلاً عن تعزيز تدفقات تجارية أكثر رسوخاً في جميع القطاعات.

وقال الدكتور آزاد موبين الرئيس المؤسس العضو المنتدب لمجموعة «أستر دي إم» الطبية: «تعتبر الإجراءات الجديدة التي اتخذتها الدولة خلال العام الجاري ناجعة بالنسبة لجميع قطاعات الأعمال في الدولة، كما تساهم في قطع شوط طويلٍ في جذب رؤوس الأموال».وأضاف أنّ المجموعة ستسعى في 2019 إلى توسيع عملياتها لضمان توفير خدمات الرعاية الصحية للسكان، إلى جانب الاستفادة من تضافر جهود محافظ أعمالها من المستشفيات والعيادات والصيدليات.

ولفت إلى أن أحد أهم التحديات التي تواجه قطاع الرعاية الصحية وتؤثر عليه بشكل كبير هو التعريفات المنخفضة التي تقدمها شركات التأمين إلى مزودي الخدمات.

قطاع الذهب

وقالت ليلى سهيل عضو مجلس إدارة مجموعة دبي للذهب والمجوهرات ورئيس لجنة التسويق في المجموعة: «تنوع حزم المحفزات الاقتصادية التي أطلقتها الحكومة خلال العام الجاري سيكون لها انعكاس إيجابي كبير على مختلف القطاعات الاقتصادية في دولة الإمارات بشكل عام وعلى قطاع الذهب والمجوهرات، الذي يساهم بفاعلية في دفع عجلة التطورات الاقتصادية، وتحقيق التنمية المستدامة للقطاعات غير النفطية، وذلك من خلال نسب المبيعات العالية التي يحققها على مدار العام، وخاصة أن دبي تعرف بمدينة الذهب».

وقال عدنان آصف، رئيس العمليات في شركة «بيور هيلث»: تشكل هذه المحفزات خطوة استباقية من جانب الحكومة لدعم القطاع الخاص للمضي قدماً في المحافظة على استقرار زخم النمو. وأعرب عن أمله في تبني باقي إمارات الدولة اعتماد وتطبيق إجراءات مماثلة، من خلال خفض تكلفة مزاولة الأعمال وتسهيل الاستثمارات الواردة من أجل ضمان استقرار زخم النمو.

وأشار إلى أن الإجراءات المتخذة تعود بالفائدة على الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم، لذا التحديات التي لا تزال مستمرة تتمثل في معالجة القضايا التي تواجه الشركات الكبرى.

وقال الدكتور جهاد المصري، المدير التنفيذي لـ «جهاد الطبية العالمية»: إن المحفزات تقدم فوائد كبيرة لرواد الأعمال والشركات الناشئة وكذلك قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تدعم نمو الاقتصاد بنسب كبيرة، وهي تسهم في وضع الأساس لاقتصاد صلب قائم على التنوع والاستدامة، فضلاً عن خلق فرص عمل جديدة وتعزيز جاذبية الدولة للاستثمارات الخارجية.

وتوقع الدكتور نيلز زيلكينز، رئيس قسم إدارة الثروات في الخليج العربي لدي بنك «يو. بي. إس» السويسري، أن تبدأ الدولة في جني ثمار استراتيجية الإصلاحات الاقتصادية اعتباراً من العام المقبل من خلال تحسين بيئة مزاولة الأعمال وتنويع قاعدتها المالية، حيث تحظى بواحدة من أكثر الاقتصادات تنافسية على مستوى منطقة الخليج. وأضاف: إن الإجراءات ستساهم بشكل فاعل في تحقيق التنويع الاقتصادي واستقطاب الاستثمارات المباشرة في قطاعات مثل السياحة والتصنيع والطاقة والنقل والخدمات اللوجستية والإعلام.

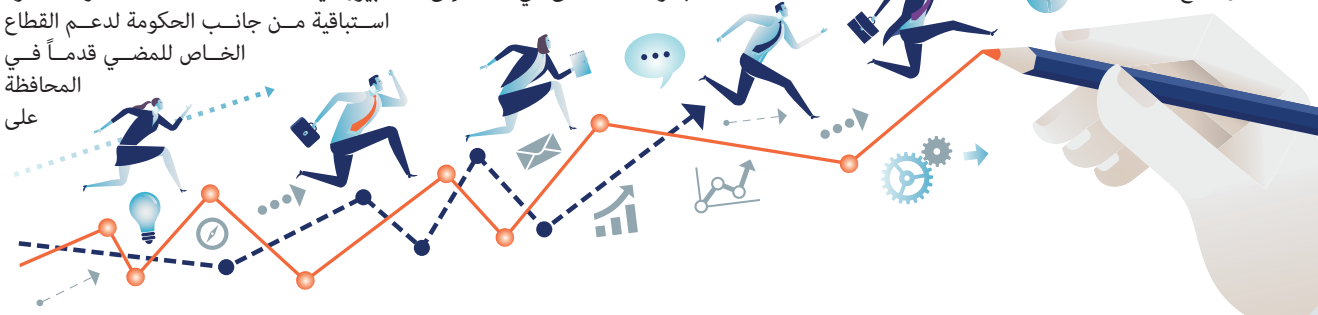

أبرز المحفزات الاتحادية

01 عدم زيادة الرسوم الاتحادية لـ 3 سنوات.

02 اعتماد قرارات استراتيجية لترسيخ التنافسية.

03 استحداث منتج تأميني جديد لفئات العمال.

04 رد 14 ملياراً ضمانات مصرفية لقطاع الأعمال.

05 تسهيل إجراءات الإقامة للزائرين والمقيمين.

06 اعتماد نظام إقامات مؤقتة للمخالفين.

07 إعفاء سياح الترانزيت من الرسوم لأول 48 ساعة.

08 تمديد إقامة الدارسين لعامين بعد التخرج.

09 تمكين أصحاب الهمم في سوق العمل.

10 نظام تأميني جديد لأجور العمال.

11 تمديد مهلة الإقامة للمكفولين وذويهم.

12 تعديل وضع الإقامة بدون مغادرة الدولة.

13 تخفيض رسوم الكهرباء 29٪ للمصانع الكبيرة.

14 تخفيض رسوم الكهرباء لـ «الصغيرة والمتوسطة».

15 إلغاء رسوم التوصيل للمصانع الجديدة.

16 احتساب رسم استخدام بسيط للشبكة.

17 تأشيرة لكبار السن تسمح بالإقامة طويلة الأمد.

18 السماح بالتملك الحر في قطاعات معينة.

مؤشرات

3.5%
زيادة متوقعة في طلبات التوظيف في غالبية القطاعات خلال 2019

3%
نمو مرجح للاقتصاد الوطني خلال العامين المقبلين

25%
نمو الاستثمارات في النصف الأول من عام 2018

20 توقعاً لاقتصاد عام 2019

رصد «البيان الاقتصادي» توقعات متفائلة لقادة ومسؤولي القطاعين العام والخاص للاقتصاد والاستثمار في دولة الإمارات خلال العام المقبل، لخصتها في 20 توقعاً تبين أن العام المقبل سيكون عام جني ثمار المحفزات والمبادرات الاقتصادية التي أطلقتها الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في الدولة.

01 زيادة معدلات الثقة بالاقتصاد الوطني.
02 مزيد من الزخم الاقتصادي في 2019.
03 موجة جديدة من المشروعات الناشئة.
04 زيادة عدد رواد الأعمال في الدولة.
05 خلق فرص العمل للمواطنين والمقيمين.
06 الاقتصاد الوطني سيصبح أكثر تنافسية.
07 دور بارز لـ«الصغيرة المتوسطة».
08 نمو الناتج المحلي الإجمالي في 2019.
09 زيادة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
10 ضخ المزيد من السيولة في أوصال الاقتصاد.
11 الإسهام في زيادة القوة الشرائية لمختلف الشرائح.
12 ترسيخ الأمن الاقتصادي ونشر الطمأنينة بين المستهلكين.
13 انعكاس إيجابي على تصنيف الدولة في المؤشرات العالمية.
14 زيادة التبادل التجاري وتعزيز التدفقات التجارية.
15 مناخ معتدل لنمو الاقتصاد بشكل طبيعي ومستدام.
16 تخفيف تأثير العوامل الخارجية على الاقتصاد المحلي.
17 إيجاد مزيد من الثقة والشفافية لمجتمع الأعمال.
18 وضوح خطط الإنفاق الحكومي المستقبلية.
19 القدرة على التخطيط الاستراتيجي لـ3 أعوام مقبلة.
20 مزيد من القرارات التحفيزية لخدمة الاقتصاد

غرافيك: محمد أبوعبيدة — البيان